قال القطب ... وانما اعتبر اللزوم فى الصدق لان العكس لازم من لوازم القضية ويستحيل صدق الملزوم بدون صدق اللازم نقض قوله لان العكس الخ بان هذا الدليل يستلزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد شخصى وهو مح فهذا الدليل يستلزم المح وهو بط منع الصغرى واثبت بانه توارد قوله لاخراج ما ليس من العكس وقوله لان العكس الخ على اعتباره والقولان علتان مستقلتان واعتبار اللزوم فى التعريف معلول واحد شخصى فتوارد علتان مستقلتان على معلول واحد شخصى ومنع الصغرى كيف ان قوله لاخراج ما ليس من العكس علة لاعتباره فى التعريف وقوله لان العكس الخ علة لصحة اعتباره فلا توارد ونقض بان الدليل على هذا اخص والدعوى اعم فلا ينتج المط ومنع اعمية الدعوى اذ الدعوى مقيد بان يقال وانما صح اعتبار اللزوم الخ فيكون الدليل مطابقا للدعوى وكذا قوله ولم يعتبر بقاء الكذب اى لم يصح ولم يمكن اعتبار لزوم الكذب فيكون عدم اعتباره لينعكس التعريف وعدم امكان اعتباره قوله اذ لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فلا توارد ونقض بانه صرف للفظ عن الظاهر من غير ضرورة وهو وهم ويمكن المنع فى الصغرى بانه لا نم كون العلتين مستقلتين لم لا يجوز كونهما ناقصتين فيجوز تواردهما وابطل بانه وارد على البديهى وكل منع وارد على البديهى فهو بط ويمكن ايضا المنع مع الترديد بانه ان اريد كونهما موجبتين فلا نم الصغرى وان اريد كونهما مصححتين فسلمناها ولكن لا نم الكبرى واختير الشق الاول واثبت بانهما ما يلزم من وجودهما وجود الاعتبار ومن عدمهما عدمه وكل ما هو كذلك فهو علة موجبة فهما علتان موجبتان ونقض بانه ان اردت بقولك وجود الاعتبار فى الصغرى وجود اعتبار اللزوم فى الصدق فى العكس بالمعنى المصدرى فقوله لان العكس الخ لا يثبته وان اردت به وجود اعتبار اللزوم فى الصدق فى العكس بمعنى الحاصل بالمصدر فثبت لكن فات المقصود اعنى اثبات لزوم العكس بالمعنى المصدرى فعلى هذا اما لا يثبت الدليل المدعى واما يفوت الحق والاول بط والثانى بط فهذا الدليل بط واختير الشق الاول ومنع عدم الاثبات اذ المراد بالعكس فى قوله لان العكس المعنى المصدرى او الحاصل بالمصدر ونقض لو حمل عليه لم يصح الحمل عليه بقوله لازم من لوازم القضية لكن التالى بط الخ واختير الشق الثالث بان المراد به وجود اعتبار اللزوم فى الصدق فى العكس بالمعنى المصدرى لكن قوله لان العكس لازم الخ دليل وعلة للعكس بمعنى الحاصل بالمصدر وبيان لسبب اعتبار اللزوم فى الصدق فى العكس بالمعنى المصدرى بطريق اللزوم هكذا العكس بمعنى القضية الحاصلة من التبديل لازم من لوازم القضية اصطلاحا وصدق الملزوم بدون صدق اللازم مستحيل فالعكس بمعنى القضية الحاصلة الصدق فى ملزومه بدونه مستحيل فلما كان العكس بمعنى الحاصل بالمصدر صدق ملزومه بدونه مستحيلا فيكون اللزوم فى الصدق واجبا ولازما للعكس بمعنى الحاصل بالمصدر ولما كان اللزوم فى الصدق لازما له فلابد من اعتباره فى العكس بالمعنى المصدرى ليطرد لكن المقدم حق والتالى مثله فهو المط وهكذا السؤال والجواب على التفصيل فى قوله ولم يعتبر بقاء الكذب الخ ويمكن اختيار الشق الثانى وحمل اعتبار اللزوم فى الصدق فى العكس بالمعنى المصدرى كما اختاره العصام بقوله ويحتمل ان يكون مراده انما اعتبر اللزوم فى الصدق وحمل بقاء الخ فمبنى كلام العصام حمل العكس على الحاصل بالمصدر كما اراد فى اول بحث العكس فتذكر ان كنت من اهل التذكر

لمحرره الفقير رشدى

ای دلم بحر عمیق علمک ایله آشنا ، ای کوزم کحل جلای نورک ایله روشنا
دولت فضلکده اولدم جمله دن مستغنی بن ، هر کیمک فقری کماله ایریشه بولور غنا
دلکه بر محراب و علمک ایره اولمش امام ، الصلاة ایریشه ایلر بو امامه اقتدا
ذنب و جرمک حددن اوتوقد قصورک چوقدر ، ذیل عفو و رحمته ایله تمسک رشدیا

قرأت هذا المقام يوم الاربعاء العشرين من شهر ربيع الاول من شهور سنة ١٢٤٦ من استاذى المحقق الانقروى وكتبت تقريره وانا الفقير السيد رشدى

Copyright © King Saud University